One of the fruits of modern penalties in the penal system is the negative penalties for freedom, or what is known as imprisonment, and with the experiences of humans in applying this punishment, its negative aspects have appeared, especially in the social aspect and the rehabilitation of the perpetrator.

Thinking about finding suitable alternatives has become the basis for these penalties without constituting a disturbance to the objectives of punishment and punitive philosophy, Alternative punishments are the product of this movement and the development in reviewing the entire criminal and social system and should take into account an appreciation of society's interest.

Keywords : criminal policy ; alternative penalties ; negative penalties for freedom.

مقدمة:

إن تطور الحياة مستمر ولا تعرف التوقف، الاختلاف في السرعة والكيفية ترجع إلى تفاوت المجتمعات وتباينها، والمستفيد من هذه التحولات والاختلاف من يقوم بالانسجام معها وتتجانس مع ما هو صالح والابتعاد عن غير الصالح.

العقوبات والسياسة العقابية من الأمور التي كانت موجودة في كل الازمنة مع اختلاف اشكالها وانواعها واجناسها، إلا ان كل مجتمع له نسقه العقابي الخاص سواءً كان متطوراً أو متخلفاً حسب ظروفه ومتطلباته.

نرى أن كثير من الميادين قد تطور بالكامل بخلاف المعاملات العقابية في غالبها اصيب بالتعثر والبقاء في مكانها حيث لم تتجاوز الفلسفة العقابية التي بني عليها العقوبات في العصور الوسطى إلا بتوحيدها في صورة السجن وإبقاء المتهم بين اربعة جدران وتخلص المجتمع من تواجدها حراً.

أما في العصور الحديثة فقد تطور تفسير السلوك الإجرامي والتي تقوم على ركائز عقلية وفلسفية ومنهجية، ما أدى إلى تغيير ملحوظ في تبني المجتمع لمعاملات عقابية مختلفة تماماً عما كانت موجودة، فجاءت فكرة الإصلاح وضرورة العمل على إعادة تأهيل الجاني. اهمية الموضوع تكمن في أن عقوبة السجن أو العقوبات السالبة للحرية

هي الصـورة الرئيسـية للجزاء الجنائي في معظم التشـريعات العقابية بعد التخلص من ثقل العقوبات البدنية وقصـوتها، فجاءت اهتمام فقهاء التشـريع الجنائي بالمؤسـسـة العقابية التي تقوم على هذه العملية وتصـلح ما أفسـدته المجتمع بكل كيانها وقد أنتج مثل هذه السـلوكيات، ألا أن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد بل كشـفت العلوم و التجارب عن سـلبيات ومخاوف مختلفة لعقوبة السـجن وعموم المؤسـسـات العقابية بحيث لا يمكن تجاهلها، الأمر التي دعت إلى التفكير في ايجاد بدائل لهذه العقوبة المكلفة والتخلص من سلبياتها الاجتماعية والنفسية والاقتصادية، وقد ثبت في اوسع الميادين العقابية أن العقوبات السالبة للحرية باتت عاجزة عن تحقيق الغاية الأساسية منها وهي الإصلاح، فإنه تقطع صلة المتهم بالمجتمع ومعارفه ليضعه في مؤسسات مليئة بالمجرمين والمحكومين.

كما ان هناك نقطة ذات أهمية وهي أن المشـرع العقابي العراقي لم تتناول فكرة العقوبات البديلة في تشـريعاتها العقابية، فتحاول الدراسـة إلقاء الضـوء على أهمية العقوبات البديلة في تحقيق الفلسـفة العقابية، فالدعوة إلى إدخال وإعادة الهيكلة في التشـريعات الجنائية لا تعني بالضـرورة على إلغاء العقوبات السـالبة للحرية بصـورة نهائية ومباشرة، بل هي دعوة إلى ترشيد التشريعات الجنائية وإعطاء كل وسيلة حقها في منظومة السياسة الجنائية، ومفاده أن العقوبات وشدتها لوحدها لا تؤدي بالضرورة إلى الحد من الجريمة والسلوك المنحرف في المجتمع.

كما أن للتفريد العقابي في الفلسـفة العقابية مكانة مميزة، إذ أن العقوبة ذات الشكل الواحد غير صالحة لكل الأفراد والجرائم في كل الأحوال والظروف، وبالتالي لابد من البحث عن بدائل ووسائل مساعدة كالتي نحن اليوم بصدد تناولها.

الاشـكالية في تناول هذا الموضـوع هي ان كثير من التشـريعات لم تخرج عن طور التفكير التقليدي عن العقوبة وفلسفتها الاجرائية ومنها العقوبات السالبة للحرية، فلا يتصـور تقبلهم لأنظمة البدائل العقابية داخل المنظومة الجنائية مع التفكير التقليدي عن العقوبات والعقوبة السـالبة للحرية، يتناول الباحث هذه النقطة من خلال توافق